لانهم قصدوا ان تجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا تختلف
فيها مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا
خلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا وقال الاكثرون بناها القيام علة البنا
فيها كما في المفرد والجمع وانها صيغ مرتجله غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه
لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للجر والنصب والجواب انهم
خالفوا بتثنية هذا المبنى حيث لم يبنوها على الواحد تثنية المعرب المبنية على
الواحد تمييزا بينهما قال الرضي والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين قال
وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلاثه وعليه حمل بعضهم
قوله تعالى ان هذان لساحران اي في احدى القراتين وانا بني الذين وان كان
الجمع من خواص الاسما لانه لم يجر على سنن الجموع لان اللذين مخصوص باولي
العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنه بخلاف المثنى فانه جار على
سنن المثنيات المتمكنه لفظا ومعنى ومن اعربه نظرا الى مجرد الصورة ونقل
هو على هذه اللغة مبني جي به على صورة المعرب وقال الحفيد اعلم ان القياس
يقتضي ان يكون اللذين معربا بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كما هو لغة من ذكر
اي طي وهذيل وعقيل وذلك لانه على صورة الجمع وسننه فيكون معارضا
لبنائه كما قالوا انظيره في اللذان واللتان وذان وتان واما قول بعضهم
انما اللذين لم يعرب لانه ليس على سنن الجموع لان واحده اعم من جمعه ففيه
نظر لان المدعى انه ليس جمعا بل على صورة الجمع ولو سلم فليس جمعا للواحد
باعتبار كون الواحد اعم بل يراد بالواحد حال ارادة الجمع من يعقل وشبهه كما
قال ابن مالك وان عنى بالذي من يعقل وشبهه فجمعه الذين انتهى وممن علل
البنا بالمنقول عن البعض المذكور نفس ابن مالك ايضا مع قوله ما ذكر واعترض
عليه بان هذا معارض لمنعه كون العالمين جمعا لعالم فان قلت يرد قولهم يا زيدان
فانه مبني مع انه مثنى قلت قال ابو الحسن الابذي في شرح الجزوليه في الحلاله
يعترض على الجزولي في اطلاقه بنا اسم الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي
ان يقول بشرط ان لا تكون مثنى لان التثنيه ترد الاشيا الى اصولها من الاعراب

والك

ولذلك لو بني اثنا عشر واما قولهم يا زيدان فانما جاز لانه يشابه الاعراب
الا ترى انه يتبع على لفظه كالمعرب انتهى **قوله** الثالث الشبه الاستعمالي
ادخل بعضهم في الشبه الاستعمالي الشبه الافتقاري وجماعة جعلوا الاول
قاصرا على ما يفتقر افتقارا متاصلا لجملة كالاسما الموصوله ولا خلاف في
المعنى وانما ذلك اصطلاح والامر في ذلك سهل والمال واحد ودخل فيه ايضا
الشبه الاهمالي وان كان بعضهم يعده قسما اخر كما سياتي والاولى ما فعل المص
لانه عرفه بان قال بان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف وهو اعم من ان يكون
من طرائق الحروف المهملة او المعملة **قوله** وضابطه ان يلزم الاسم طريقة
اي استعمالا من طرائق الحروف اي استعمالاتها وفيه ما تقدم فلا تغفل **قوله**
كان ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيوثر فيه الكاف فيه وفيما بعده
باعتبار الافراد المذهبيه ان لم يدخل فيه الشبه الاهمالي وان كان الضابط
الذي ذكره شاملا له ومراده بذلك اسما الافعال كما سياتي فانها نابت عن
الافعال ولم تتاثر بالعوامل فاشبهت حروف المعاني فانها كذلك فوجب
بناؤها قال الناظم في شرح الكافيه ما ملخصه ان اسما الافعال ملازمة
للاسناد الى الفاعل فهي ابدا عامله ولا يعمل فيها شي فاشبهت في استعمالها
الحروف العامله كان واخواتها قال المصنف واخذ ابنه هذا الكلام
فشرح به كلامه وهو غير مناسب له وانما هو مناسب لقوله في الكافيه
داكاب العمل دون تاثر بعامل حصل وتلخص ان للناظم في بنا اسما الافعال
طريقين وكلاهما صحيح انتهى ووجه قوله وهو غير مناسب له ان الناظم
لم يعتبر هنا عدم وقوعها معموله بل عدم تاثرها وفرق بينهما اذ لا منافاة
بين المعموليه وعدم التاثر بالعامل كما هو واقع ولذلك زاد المصنف قوله
ولا يدخل عليه عامل اشارة الى ان ذلك كان ينبغي للمصنف ان يعبر به لكن قد يقال
انه لا ينافيه فيمكن حمل عبارة الالفيه على ذلك بان يراد بعدم التاثر عدم تعلق
العامل بها وتسلطه عليها كما سياتي عنه ويؤيد ذلك عبارة شرح الكافيه
فانها ذكرت شرحا لما في الكافيه فلولا انه اراد بها معناها لم تبك وقوعها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1